مركز الميزان لحقوق الإنسان

من الميدان

تقرير حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني في تعاملها مع المدنيين في قطاع غزة خلال شهر سبتمبر 2012

أضرار في المنازل السكنية نتيجة قصف قوات الاحتلال غرب النصيرات، بتاريخ 2012/9/10

فهرس المحتويات

مقدمة 3
توطئة قانونية 5
خلاصة احصائية 8
جرائم الاغتيال والقتل خارج نطاق القانون 9
القصف الصاروخي والمدفعي: 10
استهداف الصيادين: 12
استهداف المدنيين قرب حدود الفصل: 14
الاعتقال والحجز التعسفي: 16
الخاتمة 18

مقدمة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف السكان المدنيين وممتلكاتهم في قطاع غزة خلال شهر سبتمبر من العام 2012، وارتكبت انتهاكات لمبادئ حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني. يستعرض هذا التقرير الانتهاكات الإسرائيلية وفق التسلسل الزمني لوقوعها، وذلك وفقاً لعمليات الرصد والتوثيق التي قام بها مركز الميزان لحقوق الإنسان في قطاع غزة.

ويتناول التقرير تصعيد قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها تجاه السكان المدنيين في قطاع غزة، حيث استمرت قوات الاحتلال بتنفيذ غاراتها وعملياتها واستهدافها للمدنيين والمنازل والصيادين على حد سواء خلال شهر سبتمبر 2012، في اطار استخدامها القوة المفرطة والمميتة، دون أي اكتراث لمبادئ القانون الدولي، لاسيما مبدأ الضرورة العسكرية، ومبدأ التناسب، [1] حيت اسفرت تلك الاعتداءات عن مقتل (9) مواطنين، واصابة (14) اخرين بجروح متفاوتة من بينهم (5) أطفال، كما اعتقلت قوات الاحتلال خلال الفترة التي يتناولها التقرير (13) فلسطينياً.

يبدأ التقرير بتناول ارتكاب قوات الاحتلال الإسرائيلي، جرائم اغتيال وتصفية جسدية، دون ان تلقي بالاً، أو تبدي أي اكتراث بقواعد القانون الدولي، التي تصنف هذا النوع من الجرائم على أنه يشكل انتهاكاً جسيما لقواعد القانون الدولي، ومخالفا للمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان كافة، التي كفلت الحق في الحياة والسلامة البدنية كحق أساسي غير قابل للانتقاص تحت أي من الظروف[2]. وحسب توثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان فقد أقدمت قوات الاحتلال الاسرائيلي على اغتيال اثنين من أفراد هيئة الحدود والمعابر التابعة لوزارة الداخلية في حكومة غزة، وقد تبنت سلطات الاحتلال بشكل رسمي عملية الإعدام خارج نطاق القضاء أو ما يعرف بجرائم الاغتيال والتصفية الجسدية.

ويستعرض التقرير الهجمات الصاروخية والمدفعية التي تستهدف مناطق مختلفة من قطاع غزة. وتتسم هذه الهجمات بالعشوائية لجهة عدم اكتراثها بالأضرار التي تلحق بالمدنيين وممتلكاتهم بما في ذلك قصف منازل سكنية. حيت اسفرت تلك الهجمات عن مقتل (6) مواطنين، واصابة (10) اخرين بجروح متفاوتة، من بينهم (5) أطفال وسيدة واحدة، وتسببت في إلحاق أضرار مادية في منازل ومنشآت مدنية. كما تبث عمليات القصف حالة من الرعب والهلع في نفوس السكان المدنيين ، لاسيما الأطفال والنساء منهم خاصة الهجمات الليلية.

ويظهر التقرير استمرار الاعتداءات الموجهة ضد الصيادين الفلسطينيين، حيث تفرض منطقة صيد ضمن نطاق ثلاثة أميال بحرية فتحرمهم من الوصول لأماكن الصيد الوفيرة، وتواصل إطلاق النار تجاههم وتجاه قواربهم، وتخرب معداتهم وشباكهم، وتواصل اعتقالهم والاستيلاء على قواربهم. فقد رصد المركز خلال شهر سبتمبر (10) حالات استهداف للصيادين الفلسطينيين، اسفرت عن مقتل الصياد فهمي صالح فهمي أبو رياش (22 عاماً)، وشقيقه: يوسف (19 عاماً)، كما الحقت اضرار مادية في عدد من قوارب الصيد الفلسطينية، وتخالف قوات الاحتلال بهذه الممارسات التزاماتها القانونية كقوة قائمة بالاحتلال في قطاع غزة، وتنتهك حقوق الصيادين في الحياة والعمل.

[1] راجع المادة 35 من البرتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف، لسنة 1977

[2] يستند مركز الميزان في تحليله واستخلاصه لهذه النتيجة، إلى نص المادتين 146، 147 من اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين في زمن الحرب المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949، وإلى المبدأ الأول من مبادئ الأمم المتحدة الخاصة بالمنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة [2]، و نص المادة (23) من المعاهدة الرابعة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب الموقعة في لاهاي في الثامن عشر من أكتوبر/ تشرين الأول 1907(لاهاي) التي تستند إليها دولة الاحتلال الحربي قانونياً في تعاملها مع الفلسطينيين كما تدعي .

ويبرز التقرير الاستهداف المنظم للمدنيين وممتلكاتهم في المناطق القريبة من الحدود، في إطار سعي قوات الاحتلال إلى فرض منطقة أمنية عازلة تصل إلى أكثر من كيلو متر على طول الحدود الشرقية والشمالية داخل القطاع. و يترتب على هذه الممارسة تداعيات خطيرة لجهة تهديد حياة سكان تلك المناطق والمزارعين ممن يملكون أراضي فيها، وحرمان عشرات الأسر من مصدر رزقها، واقتطاع نسبة مهمة من الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة، بالنظر إلى أن الأراضي المستهدفة كافة هي أراضي زراعية وتمثل نسبة مهمة من مجموع الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة في قطاع غزة. فقد سجل وقوع (9) حالات تم خلالها استهداف المدنيين قرب حدود الفصل الشمالية والشرقية. ما اسفر عن اصابة اثنين من المواطنين بجروح متفاوتة.

ويظهر التقرير مواصلة قوات الاحتلال سياسة الاعتقال التعسفي ، حيث اعتقلت قوات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير (13) فلسطينياً. سواء من خلال توغلاتها في أراضي القطاع أو من خلال مطاردة الصيادين وعمال جمع الحصى والركام. أو من خلال استخدام المعابر كمصائد للفلسطينيين حيث تستغل حاجتهم الماسة للسفر لغرض العلاج فتعتقلهم أو تبتزهم بالرغم من إصدارها التصاريح اللازمة لهم.

ويقدم التقرير معلومات إحصائية حول آثار الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة خلال شهر سبتمبر 2012، ويسعى إلى تسليط الضوء على الظروف التي وقعت فيها انتهاكات القانون الدولي من خلال سرده للطرق التي جرت عليها والظروف التي حدثت فيها.

توطئة قانونية

أصبحت الانتهاكات الإسرائيلية لقواعد القانون الدولي في المناطق الفلسطينية التي احتلها في العام 1967 أكثر تنوعاً وتعقيداً وعنفاً. وقد أخذت هذه الانتهاكات منحىً خاصاً منذ أن نفذت إسرائيل خطة الانفصال أحادي الجانب عن قطاع غزة، والتي انتهت بتاريخ 12 أيلول (سبتمبر) 2005. ويظهر ذلك جلياً من خلال عمليات المراقبة الميدانية التي يقوم بها مركز الميزان لحقوق الإنسان، حيث ترتكب قوات الاحتلال انتهاكات منظمة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ومجمل قواعد القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في قطاع غزة، مدعيةً أنها لم تعد قوة احتلال تتحمل مسئوليات قانونية تجاه القطاع بعد تنفيذ هذه الخطة . غير أن مجمل التحليل القانوني، بما في ذلك مداولات وقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، يؤكد على أن إسرائيل واصلت ممارسة مستوى من السيطرة الفعلية على قطاع غزة يبقي عليها كدولة احتلال، بما يعنيه ذلك من انطباق قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالاحتلال على علاقتها بقطاع غزة.

يرمي القانون الدولي الإنساني، وبشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب للعام 1949، إلى توفير الحماية للمدنيين وممتلكاتهم أثناء حالات الحرب والنزاع المسلح والاحتلال. وعليه فإن دولة الاحتلال ليست مطلقة اليدين في استخدام ما تشاء م ن القوة أو الإجراءات أو السياسات في إدارتها للأراضي المحتلة، ويجب على الدوام أن تراعي إلى أقصى حد مصالح السكان المدنيين وحماية ممتلكاتهم وألا تغير من الوضع القانوني لتلك الأراضي.

ومن القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني أن الأعيان المدنية (المباني والممتلكات المدنية) يجب أن تكون بمنأى عن أي استهداف من جانب القوات المحتلة ويحظر تماما التعرض لها ويجب أن تتوفر لها الحماية الكاملة. كما وأن هناك قيود صارمة وتحريم كامل لاستخدام وسائل قتالية وأسلحة معينة في العمليات الحربية وبالتأكيد في حالة احتلال الأراضي . كما يحظر معاقبة السكان جماعياً ومحاصرتهم ومنع أو عرقلة الإمدادات الإنسانية لهم . وبشكل أساسي فإن استخدام القوة من جانب قو ات الاحتلال يجب أن يراعي مبدأين أساسيين وهما:

- **مبدأ الضرورة العسكرية**

يجيز القانون الدولي، للقوات المتحاربة، عدم الالتزام ببعض الواجبات التي يلقيها القانون الدولي الإنساني عليها في بعض الحالات، بيد أن هذا التحلل ليس، ولا يمكن أن يكون، مطلقاً، بل هو محكوم بمجموعة من القيود التي يعتبر توفرها شرطاً لعدم الالتزام بالقواعد وفقط للمدة التي تتوافر فيها هذه الشروط. أحد هذه الشروط هو توفر ضرورة عسكرية قاهرة لا تترك للقوة القائمة بالاحتلال مناصاً من عدم الالتزام بالقواعد. وقد أجمع مفسرو اتفاقية جنيف الرابعة على أن مبدأ الضرورة العسكرية يعنى كل الإجراءات الضرورية التي تحقق هدفاً عسكرياً تقتضيه العمليات الحربية على الأرض. والاقتضاء هنا يعني أن تحقيق الهدف من الحرب لا يمكن أن يتأتى دون القيام بهذا العمل. كما يعني الاقتضاء (في بعض الأحيان) التحلل من بعض القيود، على أن لا يكون الهدف من التحلل هو أن يتخذ التدمير كعقوبة جماعية أو كرادع فقط. غير أن مبدأ الضرورة الحربية لا يمكن أن يستقيم دون التعامل معه بالتوازي مع مبادئ أخرى، كالتناسب والتمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، وعدم انتهاك قواعد القانون الدولي العرفي غير القابلة للانتقاص، مثل حظر التعذيب وتعمد استهداف المدنيين، والتهجير القسري وغيرها.

- **مبدأ التناسب والتمييز**

يأتي مبدأ التناسب كمقيد لمبدأ الضرورة الحربية، حيث أن وجود الضرورة الحربية، لا ينفي ضرورة أن تتناسب الأعمال العسكرية والأساليب والأسلحة المستخدمة مع الأهداف العسكرية المرجو تحقيقها، لذا فإنه يجب أن تبقى محظورة تلك الأعمال التي قد ينتج عنها خسائر في الأرواح والممتلكات، التي ليست لها علاقة بالعمليات أو بالنتائج المتوقع تحقيقها، أو التي يتوقع أن تلحق بالمدنيين وممتلكاتهم أضراراً كبيرة.

كما يجب على القوات المتحاربة – في سياق تنفيذها للعمليات الحربية – أن تميز بين الأهداف المدنية وغيرها من الأهداف، وكذلك التمييز في استخدام وسائل القوة، من حيث الأساليب أو الأسلحة المستخدمة، بما يضمن إحداث أقل أضرار ومعاناة ممكنة.

وتؤكد قواعد القانون الدولي على مجموعة من المبادئ الإنسانية التي يقصد بها حماية المدنيين وأرواحهم وكرامتهم، ومنحهم فرصة لعيش حياة اقرب ما يكون إلى الطبيعية حتى في ظل النزاع المسلح والاحتلال، بما في ذلك حماية وتشغيل الخدمات الأساسية، كالصحة والتعليم، والمياه وغيرها دون إبطاء. وتنص المادة 23 من الاتفاقية على أن كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة على الاتفاقية يجب أن يكفل "حرية مرور جميع إرساليات الأدوية والمهمات الطبية ومستلزمات العبادة المرسلة حصرا إلى سكان طرف متعاقد آخر المدنيين، حتى لو كان خصما. وعليه كذلك الترخيص بحرية مرور أي رسالات من الأغذية الضرورية، والملابس، والمقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والنساء الحوامل أو النفاس".

وتنص المادة 33 من الاتفاقية على أنه "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصيا. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم."

وتحظر المادة 53 من الاتفاقية تدمير الممتلكات حيث تنص على أنه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير."

وتعتبر المادتان 146 و147 من الاتفاقية من أهم موادها بالنظر إلى أنهما تحددان مجموعة من الجرائم كانتهاكات جسيمة للاتفاقية وهي ما تعتبر جرائم حرب، يجب ملاحقة مقترفيها وتقديمهم للمحاكمة في محاكم أي طرف من الأطراف السامية. تنص المادة 147 على أن الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية تشمل"أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو الصحة، والنفي والنقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقا للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرر هضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية.

أما المادة 146 فتنص على "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لغرض فرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية ... يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، وبتقديمهم إلى محاكمة، أيا كانت جنسيتهم. وله أيضا، إذا فضل ذلك، وطبقا لأحكام تشريعه، أن يسلمه إلى طرف متعاقد معنى آخر لمحاكمتهم مادامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص."

سياسة الحصار والقانون الدولي:

تشكل القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة السكان والبضائع حجر الزاوية في سياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة ، وهي المسبب الرئيس لحدوث انتهاكات حقوق الإنسان في القطاع. فإلى جانب كون هذه السياسة تقييداً غير مشروع للحق الأساسي في الحركة والتنقل كما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان،[3] فإنها تتسبب في وقوع انتهاكات خطيرة لجملة من الحقوق الأخرى. وأثبتت تجربة سنوات عديدة أن أثر هذه السياسة على الاقتصاد كان مدمراً، وهي بذلك تنتهك الحق في العمل [4]، والحق في التمتع بمستوى معيشي

[3] راجع المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[4] راجع المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ملائم للفرد وأسرته[5]. كما يشكل فرض قيود على وصول إمدادات الغذاء، والوقود، والدواء والأجهزة والطواقم الطبية، والمواد التعليمية والمناهج الدراسية، والمعدات اللازمة للصرف الصحي وحماية البيئة، انتهاكات للحق في الغذاء [6]، والحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة العقلية والجسمية [7] ، والحق في التعليم المناسب [8]، والحق في العيش في بيئة صحية، وهي مسئوليات تقع على عاتق إسرائيل كما قررت محكمة العدل الدولية في قرارها المتعلق بقانونية بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، والذي أكدت فيه على أن إسرائيل تتحمل المسئولية عن إعاقة عمل السلطة الفلسطينية على احترام وتطبيق مسئولياتها، وأنها تتحمل هذه المسئوليات إذا لم تتمكن هذه السلطة من احترامها.

وتعتبر الإجراءات الإسرائيلية شكلاً متعدد الأوجه من أشكال العقاب الجماعي المفروض على سكان القطاع برمته. فهذه الإجراءات ليست موجهة ضد عدد محدود من الأشخاص لمبررات قانونية أو أمنية، بل هي تشكل القاعدة في السياسة الإسرائيلية، بينما يشكل السماح بالحركة والوصول استثناءً يتطلب ممارسته تصاريح خاصة تصدرها قوات الاحتلال الإسرائيلي في كل مرة يحتاج فيها شخص أو مواد إلى التحرك خارج أو داخل قطاع غزة. ويعتبر إيقاع العقوبات الجماعية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وبخاصةً للحمايات التي تفرضها اتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك قواعد لاهاي المتعلقة بأعراف الحرب والاحتلال[9].

وبينما تستمر إسرائيل في الادعاء بأن احتلالها لقطاع غزة قد انتهى، وبالتالي انتهت مسئوليتها عن سلامة واحتياجات سكانه الإنسانية أيضاً، منذ فك الارتباط، تشكل الممارسات الإسرائيلية وقدرة إسرائيل على إغلاق قطاع غزة بالفعالية والشدة التي يصفها هذا التقرير أدلة على زيف هذا الادعاء وعدم استناده لأية أسس قانونية أو واقعية. وبموجب هذه السيطرة ومداها وقدرة إسرائيل على فرضها باستمرار يرتقي إلى مستوى السيطرة الفعلية الكاملة، فإن حالة الاحتلال والمسئوليات التي تترافق معها مستمرة. وعليه فإن يتوجب على إسرائيل مراعاة الواجبات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على قوة الاحتلال اتجاه السكان المدنيين في الإقليم الذي تحتله، وكذلك الواجبات التي تفرضها اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية على جميع الدول والتي تشمل كافة الأراضي التي تخضع لسلطانها القضائي.

وبينما تدعي إسرائيل أن لها الحق في تقييد حرية الحركة ضد "كيان معادي" لا تسيطر عليه مثل قطاع غزة، فإن وثائق المحكمة الإسرائيلية العليا (قضية البسيوني) توضح موقف الحكومة الإسرائيلية تجاه سياسة الحصار، حيث اعتبرت إجراءات الحصار جزء من "حرب اقتصادية" ضد قطاع غزة بأكمله وأنها تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية وليس أمنية من خلال سياسة العقاب الجماعي هذه، وهو ما يؤكد انتهاك الحصار للقانون الدولي، كما أكدت عليه اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

---

[5] راجع المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أقرت اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المنبثقة عن اللجنة الخاصة بمراقبة تطبيق أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام الرابع الخاص بالحق في السكن، والذي يحدد فيه المواصفات الدنيا الواجب توافرها في السكن كي يصبح مناسباً من منظور حقوق الإنسان، ويحدد التعليق معايير مهمة يمكن تلخيصها على النحو الآتي: الضمان القانوني لشغل المسكن، توفير الخدمات والمواد والمرافق والهياكل الأساسية، القدرة على تحمل الكلفة، الصلاحية للسكن، إتاحة إمكانية الحصول على السكن، السكن الملائم من الناحية الثقافية.

[6] راجع المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[7] راجع المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[8] راجع المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[9] راجع المواد (المواد 33، 49، 53، 146 و147) من اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في 12 آب (أغسطس) 1949 والمواد (51 و52) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، المؤرخ في 8 يونيو 1977.

خلاصة إحصائية

تشكل المعلومات الواردة في هذا التقرير معلومات أساسية، يستطيع الباحث أو المهتم أن يرجع إلى المركز للحصول على معلومات توثيقية وافية حول كل حادث يرد في هذا التقرير. ويظهر التقرير استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني من خلال استعراضه للمعطيات الميدانية التي تشير إلى:

- استمرار أعمال القتل خارج نطاق القضاء وتعمد القتل باستخدام قوة غير متناسبة وهجمات عشوائية؛
- استمرار الاعتداءات الموجهة ضد الصيادين، واستمرار حرمانهم من الصيد من خلال منعهم من تجاوز الأميال الثلاثة؛
- استمرار الممارسات الهادفة إلى فرض منطقة أمنية عازلة؛
- استمرار الاعتداءات الموجهة ضد المدنيين الفلسطينيين، قرب حدود الفصل (المزارعين، صائدي العصافير، رعاة الأغنام، جامعي الحصى والحجارة والحديد الخردة والبلاستيك، جامعي الحطب)، واستمرار حرمانهم من مزاولة أعمالهم بحرية؛
- استمرار استهداف التجمعات السلمية، المناهضة لفرض منطقة أمنية عازلة؛
- استمرار عمليات الاعتقال التعسفي؛
- استمرار الحصار والإغلاق المشدد الذي ينتهك حرية حركة البضائع والإفراد؛

جدول إحصائي موجز حول الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال خلال شهر سبتمبر 2012

عدد القتلى	**9**
عدد الجرحى	**14**
عدد الجرحى من الاطفال	**5**
عدد التوغلات	**9**
عدد الاعتداءات بحق الصيادين	**10**
عدد المعتقلين	**13**

❖ **جرائم الاغتيال والقتل خارج نطاق القانون**

ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة التي يتناولها التقرير، جرائم اغتيال وتصفية جسدية، دون ان تلقي بالاً، أو تبدي أي اكتراث بقواعد القانون الدولي، التي تصنف هذا النوع من الجرائم على أنه يشكل انتهاكاً جسيما لقواعد القانون الدولي، ومخالفا للمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان كافة، التي كفلت الحق في الحياة والسلامة البدنية كحق أساسي غير قابل للانتقاص تحت أي من الظروف[10]. وحسب توثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان فقد أقدمت قوات الاحتلال الاسرائيلي على اغتيال اثنين من أفراد هيئة الحدود والمعابر التابعة لوزارة الداخلية في حكومة غزة، وقد تبنت سلطات الاحتلال بشكل رسمي عملية الإعدام خارج نطاق القضاء أو ما يعرف بجرائم الاغتيال والتصفية الجسدية.

وبحسب رصد وتوثيق وحدة البحث الميداني في المركز فقد قصفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي، بصاروخ واحد، عند حوالي الساعة 22:30 من مساء الأربعاء الموافق 2012/9/19، مركبة مدنية من نوع (تويوتا–هايلوكس)، كانت تسير في شارع العروبة الكائن في حي السلام غرب المقبرة الشرقية في مدينة رفح، ما تسبب في قتل كلاً من: **أشرف محمود محمد صالح (33 عاماً)**، من سكان حي تل السلطان برفح، **وأنيس محمد محمود أبو العنين (36 عاماً)**، من سكان مخيم الشابورة من مدينة رفح، وإصابة ثالث كان يرافقهم، وهو: نضال أحمد عطية نصر الله، (36 عاماً)،حيث وصفت المصادر الطبية في مستشفى غزة الأوروبي جراحه بالخطيرة، وتفيد التحقيقات الميدانية أن المستهدفين جميعهم يعملون في هيئة الحدود والمعابر التابعة لوزارة الداخلية في غزة.

مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها للمركز، المواطن رأفت يوسف فايز أبو طه: على النحو الآتي:

أنا رأفت يوسف فايز أبو طه، عمري (36عاماً)، متزوج، وعائلتي مكونة من (5) أفراد بينهم (3) أطفال، وأقيم قرب محطة ابو طه للوقود في شارع العروبة بحي السلام في رفح، وانا تاجر، أملك محل سويت ليدي لبيع الملابس النسائية (العبائات الخليجية)، وانا مقيم في منزلي منذ عام بعد عودتي من الإمارات العربية، ومنزلي شرق شارع العروبة، والبالغ مساحته (400م2)، عبارة عن شقة واحدة مع مضافة في الطابق الواحد، المنزل من طابقين، وأقيم في الطابق الأول، بينما كنت اجلس، برفقة افراد عائلتي بالإضافة لوالد زوجتي، في صالون المنزل في الجهة الشمالية الغربية من الشقة، عند حوالي الساعة 22:15 من مساء يوم الأربعاء الموافق 2012/9/19، شاهدت ضوء ساطع يتجه من السماء تجاه الأرض من نافذة الشقة الغربي، تبعه صوت انفجار شديد، اهتزت منه الشقة، فنظرت من نافذة المنزل، فإذا بسيارة تسير والنيران تشتعل فيها في شارع العروبة، وتوقفت على بعد حوالي (20 متراً)، وشاهدت المواطنين يركضون تجاه السيارة، في محاولة لإنقاذ من فيها، وكان اطفالي يصرخون من شدة الخوف، فحاولت ان أطمئنهم، فهم غير معتادين على صوت الانفجارات القريبة جداً، وسمعت صوت صافرات كانت لسيارات الإطفاء التابعة للدفاع المدني، وسيارات الإسعاف، وبعد حوالي (15 دقيقة)، خرجت من منزلي لمتابعة الأمر، حيث كان الدفاع المدني قد أطفأ النيران، وكانت السيارة من نوع تويوتا (هايلوكس)، رباعي الدفع بيضاء اللون، وكان الاصابة في كبية الركاب مباشرة، حيث كان السطح مدمر بالكامل، ومحترق داخلها، بينما مقدمة ومؤخرة السيارة مصابة جزئياً، وعلمت أن السائق كان بلا رأس، وعلمت من المواطنين أنه أشرف صالح، والذي أعرفه مسبقاً، والشخص الذي يجلس خلفه، تحول جسدهم لأشلاء، فيما نقل الشخص الثالث الجالس بجانب السائق، وكان يتنفس وفق المواطنين، وشاهدت طواقم الاسعاف تجمع اشلاء الشهداء التي تناثرت في الشارع، وأصاب بعضها منزلي، وأبواب محلي التجاري، وعلمت من خلال صفحة شبكت غزة الآن على موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك)، أن الشهداء أشرف صالح وانيس ابو العنين، واصابة ثالث بجراح خطيرة، وفي صباح اليوم التالي الخميس الموافق 2012/9/20 عثرت على أشلاء فوق منزلي، وأجزاء من هيكل السيارة، وقمت بتجميع الأشلاء، حيث جرى نقلها ودفنت مع الجثث، ولحقت أضرار مادية في (3) نوافذ في منزلي.

[10] يستند مركز الميزان في تحليله واستخلاصه لهذه النتيجة، إلى نص المادتين 146، 147 من اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين في زمن الحرب المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949، وإلى المبدأ الأول من مبادئ الأمم المتحدة الخاصة بالمنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة[10]، و نص المادة (23) من المعاهدة الرابعة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب الموقعة في لاهاي في الثامن عشر من أكتوبر/ تشرين الأول 1907(لاهاي) التي تستند إليها دولة الاحتلال الحربي قانونياً في تعاملها مع الفلسطينيين كما تدعي .

القصف الصاروخي والمدفعي

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي هجماتها الصاروخية والمدفعية التي تستهدف مناطق مختلفة من قطاع غزة . وتتسم هذه الهجمات بالعشوائية لجهة عدم اكتراثها بالأضرار التي تلحق بالمدنيين وممتلكاتهم بما في ذلك قصف منازل سكنية. حيث اسفرت تلك الهجمات عن مقتل (6) مواطنين، واصابة (10) اخرين بجروح متفاوتة، من بينهم (5) أطفال وسيدة واحدة، وتسببت في إلحاق أضرار مادية في منازل ومنشآت مدنية. كما تبث عمليات القصف حالة من الرعب والهلع في نفوس السكان المدنيين، لاسيما الأطفال والنساء منهم خاصة الهجمات الليلية.

يستعرض التقرير حالات القصف الصاروخي والمدفعي على النحو الآتي:

- قصفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي بصاروخين عند حوالي الساعة 1:00 فجر الإثنين الموافق 2012/9/3، موقعاً تدريبياً تابع لأحد فصائل المقاومة، يقع في مجرى وادي غزة، شمال مخيم النصيرات، وأدى القصف لتدمير أجزاء من الموقع، كما تسبب القصف في حالة من الذعر في صفوف السكان لاسيما الأطفال منهم.

- قصفت طائرات الاستطلاع التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي بصاروخ واحد على الأقل مجموعة من الشبان، عندما ترجلوا من مركبة كانوا يستقلونها جنوب شرق مخيم البريج، وذلك عند حوالي الساعة 22:30 من يوم الأربعاء الموافق 2012/9/5، ووصلت سيارات الإسعاف التابعة لجمعة الهلال الأحمر الفلسطيني إلى المكان ونقلت جثامين ثلاثة منهم، وجريح آخر جراء إصابته في الأطراف السفلية حيث حول لاحقا من مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح إلى مستشفى دار الشفاء نظرا لخطورة حالته. والقتلى هم: **خليل فرج الجربة البالغ من العمر (27 عاماً)**، تهتك في الأطراف السفلية والصدر، **خالد صلاح القرم البالغ من العمر (23 عاماً)**، تهتك في الأطراف السفلية وتورم في الع يين ، **زكريا محمد الجمال البالغ من العمر (29 عاماً)**، تهتك في الأطراف السفلية واليد اليسرى والصدر.

- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل أبراج المراقبة المنتشرة على حدود الفصل الشمالية والشرقية لبيت حانون، نيران أسلحتها الرشاشة، كما أطلقت قذيفة مدفعية، عند حوالي الساعة 7:50 من صباح يوم الخميس الموافق 2012/9/6، تجاه ثلاثة شبان تواجدوا على بعد 200 متراً من الحدود الشمالية، في منطقة وادي الدوح، شمال شرق بيت حانون في محافظة شمال غزة، ما أسفر عن إصابة ثلاثتهم، وبعد إجراء التنسيقات اللازمة عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر وتنسيق وزارة الصحة، ذهبت سيارات إسعاف جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني عند حوالي الساعة 8:30 من صباح اليوم نفسه لنقل الجرحى أو القتلى، وعند وصولهم على مسافة تقدر بـ 350 متراً من مكان وجودهم فوجئ سائقي سيارات الإسعاف بإطلاق للنار من قبل القوات المتمركزة على الحدود– لم يعرف إذا ما كان تجاههم أم لا ولكنهم ابتعدوا عن المكان وحاول شبان ونساء من المزارعين المتواجدين في المنطقة الوصول للمستهدفين بعد ذلك ولكن قوات الاحتلال فتحت تجاههم النار أيضاً، وعند حوالي الساعة 9:30 تمكنت سيارات الإسعاف من نقل جثتين لشهيدين وجريح ثالث إلى مستشفى بيت حانون، وبمجرد وصوله أعلن عن وفاته متأثراً بجراحه الخطيرة، والشهداء الثلاثة هم: **ايهاب سامي أحمد الزعانين (26 عاماً)، وأخيه: أكرم (21 عاماً)، وطارق سهيل ابراهيم الكفارنة (22 عاماً)**، وافادت المصادر الطبية عن إصابة الشهداء بأعيرة نارية وشظايا قذائف مدفعية.

- أطلقت طائرات الاحتلال الإسرائيلي، صاروخاً واحداً، عند حوالي الساعة 00:50 من فجر يوم الاثنين الموافق 2012/9/10، تجاه أرض زراعية تعود ملكيتها للمزارع: سعيد سالم الداعور (50 عاماً)، وتبلغ مساحتها 70000 متر

مربع، وتقع في منطقة السيفا شمال بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، دون وقوع إصابات أو أضرار. وهي المرة الثالثة خلال التي تستهدف فيها الأرض نفسها.

- قصفت الطائرات الحربية بصاروخ واحد، عند حوالي الساعة 12:30 من فجر يوم الاثنين الموافق 2012/9/10، مستهدفة نفق على الشريط الحدودي مع مصر شرق معبر رفح، في بلدة الشوكة الجنوبية، أسفر القصف عن اصابة الطفل محمد أيوب عبد ربه ارميلات (جرادات)، البالغ من العمر (6 أعوام)، وذلك جراء اصابته بشظايا في قدمه اليمنى، خلال تواجده في منزله على بعد (300م) من مكان القصف، نقل لمستشفى ابو يوسف النجار لتلقي العلاج، حيث وصفت المصادر الطبية فيها اصابته بالمتوسطة.

- قصفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي بصاروخين، عند حوالي الساعة 1:55 فجر الإثنين الموافق 2012/9/10، قطعة أرض زراعية تقع على جرف مجرى وادي غزة في منطقة أبو جبر– غرب مخيم النصيرات، ووفقا للمعلومات المتوفرة، فقد قصف المكان المستهدف بصاروخ طائرة الاستطلاع أعقبه بعد دقيقتين صاروخ من طائرة نفاثة. حيث أحدث حفرة كبيرة ودمر حاوية متنقلة كانت بالمكان. كما أدى القصف لوقوع أضرار جزئية في عدد من المنازل السكنية خاصة في أسطح تلك المنازل المسقوفة بالأسبستوس والصفيح، ونوافذ المنازل. ونظراً لأن القصف جاء في ساعات الليل حيث كان السكان نائمون، فقد أدى تطاير الشظايا لإصابة (9مواطنين)، من بينهم (4 أطفال وسيدة). وقد وصلت للمكان سيارات الإسعاف وقامت بنقل (3 جرحى) إلى مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح، حيث تلقوا العلاج وغادروا المستشفى، ووصفت حالات الجرحى ما بين الطفيفة والمتوسطة. المصابين هم:– 1. حماد مونس سليمان أبو خليل– 29 عاماً– جروح في الرأس– نقل بسيارة الإسعاف إلى مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح. 2. جاسر حماد مونس أبو خليل– 5 سنوات– جروح في اليد اليسر– نقل بسيارة الإسعاف إلى مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح. 3. عناد حماد مونس أبو خليل– عامين– جروح في الرجل اليمنى– عولج في المكان. 4. صهيب حماد مونس أبو خليل– 4 سنوات– جروح في الرأس– عولج في المكان. 5. هنية عبدالهادي حسين كباجة– 61 عاماً– جروح في الرأس– نقلت بسيارة الإسعاف إلى مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح. 6. ريما محمد إبراهيم كباجة– 11 عاماً– جروح الرجل اليمنى– عولجت في المكان. 7. سالم على حسان أبو فريح– 21عاماً– رضوض في الكتف. عولجت في المكان. 8. غسان حسين مطلق أبو نبهان– 32 عاماً– رضوض في القدم اليسرى– عولجت في المكان. 9. نور سعيد مطلق أبو نبهان– 21 عاماً– جروح في الرأس– عولجت في المكان.

استهداف الصيادين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها بحق الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، حيث تفرض منطقة صيد ضمن نطاق ثلاثة أميال بحرية فتحرمهم من الوصول لأماكن الصيد الوفيرة، وتواصل إطلاق النار تجاههم وتجاه قواربهم، وتخرب معداتهم وشباكهم، وتواصل اعتقالهم والاستيلاء على قواربهم. فقد رصد المركز خلال شهر سبتمبر (10) حالات استهداف للصيادين الفلسطينيين، اسفرت عن مقتل الصياد **فهمي صالح فهمي أبو رياش (22 عاماً)**، وشقيقه: يوسف (19 عاماً)، كما الحقت اضرار مادية في عدد من قوارب صيد الفلسطينية، وتخالف قوات الاحتلال بهذه الممارسات التزاماتها القانونية كقوة قائمة بالاحتلال في قطاع غزة، وتنتهك حقوق الصيادين في الحياة، والعمل.

ويستعرض التقرير احصائيات واخباريات الانتهاكات بحق الصيادين الفلسطينيين على النحو الآتي:

- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 18:00 من مساء يوم الأحد الموافق 2012/09/02 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.

- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 6:00 من صباح يوم الأربعاء الموافق 2012/09/5 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.

- فتحت الزوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، وأطلقت عدد من قذائفها، عند حوالي الساعة 09:00 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2012/09/11، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا. وتفيد التحقيقات الميدانية أن قاربين مطاطيين صغيرين لاحقا الصيادين شمال منطقة الواحة حتى شاطئ البحر، وقاما بتمزيق وتخريب عدد (2) من شباك الصيد الخاصة بصيادين اثنين وهم: حسن إبراهيم محمد مقداد (33 عاماً)، زهير محمود العبد العامودي (34 عاماً)، ثم طاردا حاولي (10) من قوارب الصيد الفلسطينية التي تواجدت في المنطقة، واستمر إطلاق النار وأعمال المطاردة لمدة اقتربت من الساعة. وهو الأمر الذي دفع الصيادين إلى ترك أعمالهم ومغادرة المكان، وتسبب في وقوع خسائر وأضرار مادية في معداتهم. هذا ولم يبلغ وقوع إصابات.

- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 06:30 من صباح يوم الاثنين الموافق 2012/09/17 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.

- هاجمت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية، عند حوالي الساعة 6:00 من مساء يوم الجمعة الموافق 2012/9/21 عدد (3) فلوكات (وهي مراكب صيد فلسطينية ثابتة ومتواجدة في المكان منذ عدة أشهر) بواسطة خراطيم المياه مما أدى إلى إغراقها بشكل كامل والتي تواجدت في عرض البحر شمال غرب ميناء غزة، ثم فتحت نيران أسلحتها الرشاشة تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في المكان نفسه، مما أدى إلى إصابة قارب صيد من نوع (حسكة موتور) بخمسة أعيرة نارية في بدن الموتور وتعود ملكيتها للصياد: حسام محمود بكر (41 عاماً)، الأمر الذي أجبر الصيادين على ترك أماكن تواجد الأسماك وعدم إكمال أعمالهم.

- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 18:00 من مساء يوم السبت الموافق 2012/09/22 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.

- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 5:00 من فجر يوم الاثنين الموافق 2012/09/24 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.

- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 5:50 من صباح يوم الأربعاء الموافق 2012/09/26 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.

- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 6:00 من صباح يوم الخميس الموافق 2012/09/27 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.

- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حدود الفصل الشمالية، نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 9:30 من صباح يوم الجمعة الموافق 2012/09/27، تجاه عدد من الصيادين الفلسطينيين الذين تواجدوا على شاطئ البحر، في المنطقة الواقعة شمال منتجع الواحة (سابقاً) قرب حدود الفصل المائية، شمالي غرب بيت لاهيا، ثم تعمدت إطلاق النار بشكل مباشر تجاه اثنين من الصيادين، ما دفعهما إلى ترك شبكة الصيد الصغيرة خاصتهم، والتراجع جنوباً، بيد أن جنود الاحتلال واصلوا استهدافهم بإطلاق النار، ما تسبب في إصابة كلاهما، وهما: **فهمي صالح فهمي أبو رياش (22 عاماً)**، وشقيقه: يوسف (19 عاماً)، ووصفت المصادر الطبية في مستشفى كمال عدوان جراح فهمي بالخطيرة، حيث أصيب بعيار ناري دخل من الفخذ الأيسر واستقر في منطقة أسفل البطن، ثم أعلنت عن وفاته متأثراً بجراحه عند حوالي الساعة 22:30 من مساء اليوم نفسه. بينما وصفت جراح شقيقه بالمتوسطة حيث أصيب بعيار ناري في الذراع الأيسر. وتفيد التحقيقات الميدانية أن اثنين من الصيادين نقلا الجريحين جنوباً حتى أقرب نقطة تصلها سيارة الإسعاف، ومن ثم بواسطة سيارة إسعاف تابعة للدفاع المدني إلى المستشفى. والصيادين من سكان منطقة السلاطين في بيت لاهيا بمحافظة شمال غزة.

مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها للمركز، يوسف صالح فهمي أبو رياش، على النحو الآتي:

أنا الموقع أدناه/ يوسف صالح فهمي أبو رياش، أبلغ من العمر (19 عاماً)، أعزب وأسكن مع عائلتي المكونة من (8 أفراد) في منزلنا الكائن بالقرب دوار السلاطين بمحافظة شمال غزة، أعمل صياداً بواسطة شباك من نوع جر بما أن حسكة أبي قد أعطبتها القوات الإسرائيلية بإطلاق النار المباشر عليها قبل حوالي عامين. عند حوالي الساعة 5:00 من صباح يوم الجمعة الموافق 2012/9/28 توجهت أنا وشقيقي الصياد فهمي (22 عاماً) وشقيقي الصياد أحمد (21 عاماً) إلى شاطئ بحر بلدة بيت لاهيا شمال غرب محافظة شمال غزة وبالتحديد قبالة منتجع الواحة السياحي، حيث نضع شباكنا هناك، جهزناها وتوجهنا بها إلى البحر، دخلنا مشياً على الأقدام لمسافة تقدر بعشرة أمتار، كنا نبعد عن الحدود الشمالية حوالي 200 متراً، وكنا نبعد عن الحدود الشمالية الغربية حوالي 600 متراً، كنت أشاهد في محيط المكان حوالي 30 صياد، ألقينا الشباك وكنا في كل مرة نخرجها بعد دقائق معدودة، استمرينا في الصيد على هذا النحو، لغاية الساعة 9:30 من صباح اليوم نفسه، وفجأة سمعت صوت صراخ، نظرت إلى الجهة الشمالية الشرقية فوجدت جنوداً كثيرين، صوبوا أسلحتهم تجاهنا وصرخوا علينا، سمعت صوت إطلاق نار، شاهدت المياه تتراشق من حولي، بقيت واقفاً في المكان من شدة الخوف، شاهدت فهمي يسقط أرضاً، حاولت إنقاذه إلا أنني أصبت بعيار

ناري في يدي اليسرى، قال لي فهمي: "اتصاوبت"، حينها حاول فهمي الوقوف، لكن سمعت صوت طلق ناري، حينها سقط فهمي مرة أخرى، جلست أنا بجانبه، استمر سماعي لإطلاق النار وكان بشكل متقطع، بعدها بقليل حضر الصياد زاهر السلطان، وقفت حينها وبدأنا أنا وزاهر بحمل فهمي، مشينا قليلاً فجاء أكثر من صياد، حينها فقدت وعيي وسقطت أرضاً، ولم أفيق إلا عند مشاهدتي لأطباء من حولي (كان ذلك في مستشفى الشهيد كمال عدوان)، بقيت أتلقى العلاج لغاية الساعة الواحدة من مساء اليوم نفسه ثم خرجت من المستشفى، عدت إلى منزلي، وعند حوالي الساعة العاشرة من مساء اليوم نفسه تلقيت نبأ وفاة شقيقي فهمي.

❖ **استهداف المدنيين قرب حدود الفصل**

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة التي يتناولها التقرير، استهداف المناطق المحاذية لحدود قطاع غزة الشرقية والشمالية، مستهدفة كل ما يتحرك في تلك المناطق من خلال اطلاق النار العشوائي، او من خلال توغل آليات الاحتلال وتجريف عشرات الدونمات من الأراضي الزراعية،. ووفقاً لتوثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان فقد سجل وقوع (9) حالات تم خلالها استهداف المدنيين قرب حدود الفصل الشمالية والشرقية. ما اسفر عن اصابة اثنين من المواطنين بجروح متفاوتة. و يترتب على هذه الممارسة تداعيات خطيرة لجهة تهديد حياة سكان تلك المناطق والمزارعين ممن يملكون أراضي فيها، وحرمان عشرات الأسر من مصدر رزقها، واقتطاع نسبة مهمة من الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة، بالنظر إلى أن الأراضي المستهدفة كافة هي أراضي زراعية وتمثل نسبة مهمة من مجموع الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة في قطاع غزة.

حالات التوغل واستهداف المدنيين قرب حدود الفصل خلال شهر سبتمبر من العام 2012:

- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلية المتمركزة داخل أبراج المراقبة، نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 05:15 من صباح يوم الاثنين الموافق 2012/9/3، تجاه المنطقة الحدودية الكائنة شمال بيت حانون، ما دفع عدد من المزارعين الذين تواجدوا في مزارعهم في وقت مبكر إلى الابتعاد عن المنطقة وترك أعمالهم ، ولم يسجل وقوع إصابات أو أضرار.

- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل أبراج المراقبة المنتشرة على حدود الفصل الشرقية، نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 13:40 من مساء يوم الخميس الموافق 2012/9/6، تجاه عدد من الفتية والأطفال الذين اقتربوا من الحدود، أثناء مشاركتهم في تشييع جنازة شهيدين قصفتهم تلك القوات شرق البريج في مقبرة الشهداء الإسلامية الكائنة شرق جباليا في محافظة شمال غزة، ما أسفر عن إصابة الشاب: محمد حيدر أبو خاطر (20 عاماً)، من سكان حي الشجاعية بمدينة غزة، بعيار ناري في الذراع الأيمن، وقد وصفت المصادر الطبية في مستشفى كمال عدوان جراحه بالمتوسطة. وتفيد التحقيقات الميدانية أن عدد من القتية المرافقين لجنازة الشهيد القرم اتجهوا لحدود الفصل الشرقية الواقعة على بعد 750 متراً من المقبرة، ورجموا أحد أبراج المراقبة بالحجارة.

- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلية المتمركزة داخل أبراج المراقبة، نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 22:30 من مساء يوم الثلاثاء الموافق 2012/9/11، تجاه المنطقة الحدودية الكائنة في محيط معبر بيت حانون (ايرز) شمال غرب بيت حانون في محافظة شمال غزة، ما تسبب في بث حالة من الخوف والهلع في نفوس السكان المدنيين، لاسيما الأطفال والنساء منهم، دون وقوع إصابات أو أضرار.

- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلية المتمركزة داخل أبراج المراقبة، نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 4:40 من صباح يوم الخميس الموافق 2012/9/20، تجاه المنطقة الحدودية الكائنة شمال شرق بيت حانون، دون وقوع إصابات أو أضرار.

- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بقوة مكونة من (3) آليات عسكرية و(3) جرافات، عند حوالي الساعة 10:30 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2012/9/11 انطلاقاً من موقع معبر كارني الواقع على حدود الفصل الشرقية، في المنطقة الزراعية الكائنة شرق حي الشجاعية، في محافظة غزة، بشكل محدود– لمسافة تقدر بـ 100 متراً من الحدود– وباشرت الجرافات المصاحبة للقوة بتسوية أراضٍ في المنطقة، وسط إطلاق متقطع للنيران، دون وقوع إصابات أو أضرار. هذا وانسحبت القوات المتوغلة من المنطقة بعد ساعات من اليوم نفسه.

- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي معززة بنحو (3 جرافات و4 دبابات)، انطلاقا من حدود الفصل الواقع شمال شرق مخيم البريج، عند حوالي الساعة 6:30 صباح الثلاثاء الموافق 2012/9/11، وقد واصلت تلك القوات توغلها وسط إطلاق للنيران، لمسافة تقدر ب(300متر)، ومن ثم اتجهت شمالاً بمحاذاة حدود الفصل ورابط قرب مكب النفايات الواقع شمال شرق قرية وادي غزة (جحر الديك)، وانسحبت تلك القوات لداخل حدود الفصل عند حوالي الساعة 10:00 من صباح نفس اليوم، لم يبلغ عن وقوع إصابات.

- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي معززة بنحو (3 دبابات و 6 جرافات)، انطلاقا من حاجز (كسوفيم)، الواقع جنوب شرق قرية وادي السلقا، وسط القطاع، عند حوالي الساعة 7:00 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2012/9/11، وواصلت الأليات توغلها مسافة تقدر ب(300 متر)، في المنطقة الشرقية من قرية وادي السلقا، تحت إطلاق كثيف للنيران، وواصلت الأليات توغلها شمالاً لمسافة تقدر ب(3 كم) وانسحبت الأليات لداخل السياج الفاصل من إحدى البوابات الواقعة بمحاذاة حدود الفصل.

- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، عند حوالي الساعة 10:00 من صباح يوم الخميس الموافق 2012/9/20، بقوة مكونة من (8) آليات عسكرية، لمسافة تقدر بـ 300 متراً، في المنطقة المسماة بالمزبلة، الواقعة شمال شرق بيت حانون، في محافظة شمال غزة، وسط إطلاق متقطع للنيران، وباشرت الجرافات المصاحبة بتسوية وتجريف أرضٍ سبق تجريفها في المنطقة، حتى انسحبت القوة في ساعات مساء اليوم نفسه.

- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي معززة بنحو (3 جرافات و 4 دبابات وسيارتين جيب)، عند حوالي الساعة 5:30 فجر الاثنين الموافق 2012/9/24، انطلاقا من حدود الفصل شرق مخيم المغازي، ووفقا للمعلومات المتوفرة، فقد توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي شرق مخيم المغازي وسط القطاع، تحت إطلاق كثيف للنيران وعززت الآليات بطائرة عامودية حيث شاركت في إطلاق النار، وواصلت الآليات توغلها في المناطق الشرقية من مخيم المغازي لمسافة تقدر ب(300 متر)، ومن ثم اتجهت شمالاً للمنطقة الشرقية من مخيم البريج، حيث شرعت الجرافات بأعمال تسوية في الأراضي الواقعة بمحاذاة حدود الفصل، وقد استمر التوغل لمدة تقدر بثلاثة ساعات، وانسحبت تلك القوات لداخل حدود الفصل عند حوالي الساعة 8:20 من صباح اليوم نفسه.وقد أسفر إطلاق النار عن إصابة السيدة تركية محمد فالح الحسنات البالغة من العمر (49 عاماً)، بعيار ناري في العضد الأيمن (المنطقة العلوية من اليد)، بينما كانت تقوم بنشر الغسيل على سطح منزلها الكائن في المنطقة الشرقية من مخيم البريج، ويبعد منزلها عن حدود الفصل مسافة تقدر ب(1.200 كيلو متر) ويتكون من طابقين، حيث نقلت في سيارة مدنية إلى مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح لتلقى العلاج، ووصفت المصادر الطبية جراحها بالمتوسطة، وجراء إطلاق النار الكثيف امتنع سكان المناطق الشرقية عن إرسال أبنائهم للمدارس الواقعة في مخيم البريج خشية على حياتهم.

❖ **الاعتقال والحجز التعسفي**

واصلت قوات الاحتلال سياسة الاعتقال التعسفي بحق الفلسطينيين من سكان قطاع غزة، سواء من خلال توغلاتها في أراضي القطاع، أو من خلال مطاردة الصيادين و استخدام المعابر كمصائد للفلسطينيين حيث تستغل حاجتهم الماسة للسفر لغرض العلاج فتعتقلهم أو تبتزهم بالرغم من إصدارها التصاريح اللازمة لهم.

وشهدت الفترة التي يتناولها التقرير اعتقال قوات الاحتلال (13) فلسطينياً من بينهم (12) طفلاً، لاقترابهم من حدود الفصل شمال وشرق قطاع غزة، او لمحاولتهم اجتياز الشريط الحدودي الفاصل.

يستعرض التقرير حالات الاعتقال على النحو الآتي:

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة قرب حدود الفصل شرق مخيم البريج، عند حوالي الساعة 18:30 من يوم الأحد الموافق 2012/9/2، ثلاثة أطفال حاولا اجتياز حدود الفصل شرق مخيم البريج، وقد اقتادتهم تلك القوات إلى معتقل (أوفوكيم)، والمعتقلين هم : سائد أمين عبدالقادر وردة البالغ من العمر (16 عاماً)، محمد حسن على الطويل البالغ من العمر (16 عاماً)، رعد حسين خليل أبو خاطر البالغ من العمر (15 عاماً)، وجميعهم من محيم النصيرات. يذكر أن ذوي احد الأطفال تلقى اتصالاً من الشرطة الإسرائيلية، وذلك عند حوالي الساعة 5:30 صباح الإثنين الموافق 2012/9/3، يخبرهم أن ابنهم قد اجتاز حدود الفصل شرق مخيم البريج وتم اعتقاله هو واثنين أخرين.

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة قرب حدود الفصل، شمال شرق مخيم البريج، عند حوالي الساعة 20:30 من يوم الجمعة الموافق 2012/9/7، المواطن أحمد توفيق عواد النباهين البالغ من العمر (23 عاماً)، عندما إقترب من حدود الفصل، واقتادته تلك القوات إلى جهة غير معلومة.

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة قرب حدود الفصل، شرق مخيم البريج، عند حوالي الساعة 11:00 صباح الجمعة الموافق 2012/9/14، الطفل محمد حسين جبر أبو هميسة البالغ من العمر (15 عاماً)، بعد محاولته اجتياز حدود الفصل شرق مخيم البريج.

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة قرب حدود الفصل، شمال شرق مخيم البريج عند حوالي الساعة 12:30 ظهر السبت الموافق 2012/9/15، اثنين من سكان مخيم البريج، وهما وليد خالد سالم سعود، البالغ من العمر (15 عاماً)، وسفيان حسان عبد العاطي أبو جري البالغ من العمر (15 عاماً)، جاء ذلك عندما اقتربوا من حدود الفصل، حيث قامت تلك القوات باقتيادهم لمركز احتجاز، وقد تلقى المواطن خالد سالم أحمد سعود البالغ من العمر (45 عاماً)، اتصالا عند حوالي الساعة 7:00 مساء السبت الموافق 2012/9/15، من رقم هاتف خاص (مخفي)، أبلغه المتصل انه من الشرطة الإسرائيلية وأخبره أنهم قد اعتقلوا نجله وليد وشخص أخر، عندما حاولا اجتياز حدود الفصل، وأضاف له أنه من المنتظر أن يتم عرضهم على المحكمة غداً الأحد (2012/9/16).

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة قرب حدود الفصل، عند حوالي الساعة 17:30من يوم السبت الموافق 2012/9/1، الطفل محمود داوود سليمان أحمد، البالغ من العمر (16 عاماً)، من سكان مخيم المغازي، وسط قطاع غزة، ووفقا للمعلومات المتوفرة من ذويه: فقد تلقى والده إتصالاً عند حوالي الساعة 19:30 من يوم السبت الموافق 2012/9/1، من رقم هاتف خاص (مخفي)، وأبلغه المتصل أنه من الشرطة الإسرائيلية، وأخبره أنهم اعتقلوا نجله محمود خلال محاولته اجتياز حدود الفصل.

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حدود الفصل شرق قرية وادي غزة "حجر الديك" عند حوالي الساعة 10:00 من صباح يوم الأحد الموافق 2012/09/23، اثنين حاولا اجتياز حدود الفصل وهما: محمود رائد محمد عباس 17.5 عاما، أحمد أمين رجب محسن 20 عاما، وكلاهما من سكان مخيم النصيرات.

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حدود الفصل الشمالية، عند حوالي الساعة 11:30 من صباح يوم الجمعة الموافق 2012/9/28، ثلاثة أطفال اقتربوا من تلك الحدود، شمال شرق منطقة السيفا الواقعة شمالي بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، واقتادتهم إلى جهة غير معلومة، وتفيد التحقيقات الميدانية أن المعتقلون هم الأطفال: صخر زاهر عبيد أبو شباب (17 عاماً)، وياسر أحمد سليمان أبو جراد (16 عاماً)، أكرم محمد عيد أبو قايدة (13 عاماً)، وجميعهم من سكان عزبة بيت حانون، وتواجدوا قرب الحدود بهدف التسلل إلى الأراضي المحتلة لغرض العمل وإعاشة عوائلهم الفقيرة. هذا وأفرج عن الطفل: أكرم أبو قايدة عند حوالي الساعة 1:00 من فجر يوم الاثنين الموافق 2012/10/1 من خلال معبر بيت حانون (إيرز.

الخاتمة

يظهر التقرير استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في قطاع غزة؛ من خلال استمرار أعمال القتل وإطلاق النار دون تمييز وتعمد استهداف المدنيين؛ واستمرار الاعتداءات الموجهة ضد الصيادين ؛ واستمرار حرمانهم من الصيد من خلال منعهم من تجاوز الأميال الثلاثة، بما في ذلك اعتقالهم والاستيلاء على مراكبهم. كما يظهر استمرار الممارسات الهادفة إلى فرض منطقة أمنية عازلة، أعلنت قوات الاحتلال أنها تبلغ 300 متراً على امتداد حدود القطاع فيما وصلت إلى أكثر من كيلومتر داخل القطاع على أرض الواقع.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يجدد استنكاره استمرار وتصاعد الانتهاكات الإسرائيلية الموجهة ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة واستمرار القيود التي تفرضها على السكان في إطار الحصار الشامل الذي ينتهك القانون الدولي. كما يجدد استنكاره للانتهاكات الموجهة ضد الصيادين؛ واستمرار حرمان المرضى من حقهم في الوصول إلى المستشفيات وتلقي العلاج والرعاية الصحية المناسبة؛ ومواصلة الاعتقالات التعسفية والاستهداف المتعمد والمنظم لعمال جمع الحصى والركام، الذين دفعهم الفقر إلى البحث عن وسائل خطيرة للحصول على مصدر للرزق . ويشدد مركز الميزان على أن استمرار الحصار يشكل مساساً جوهرياً بجملة حقوق الإنسان بالنسبة للفلسطينيين في قطاع غزة، ويلعب دوراً أساسياً في تدهور الأوضاع الإنسانية، حيث تتفاقم المشكلات الاجتماعية وتتدهور مستويات المعيشة في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر في صفوف السكان.

مركز الميزان يرى في مضي قوات الاحتلال الإسرائيلية قدماً في انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان انعكاساً طبيعياً لعجز المجتمع الدولي عن القيام بواجباته القانونية والأخلاقية تجاه المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي قطاع غزة على وجه الخصوص. وأن عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ خطوات فاعلة شجع – ولم يزل– تلك القوات على مواصلة انتهاكاتها.

ويطالب مركز الميزان المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والفعال لوقف الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وضمان مرور المواد الضرورية لإعادة الإعمار، والأغذية والأدوية والملابس والوقود، والسماح بحرية الحركة لسكان القطاع. ومركز الميزان يؤكد على أن العقوبات الجماعية الإسرائيلية تتسبب بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتشكل مخالفات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني ويرقى الحصار وجملة الممارسات الأخرى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية.

كما يجدد مركز الميزان مطالبته المجتمع الدولي بالتحرك العاجل والفاعل لوقف انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ، والعمل على تطبيق العدال ة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وملاحقة كل من ارتكبوا أو أمروا بارتكاب هذه الانتهاكات وتقديمهم للعدالة.

والمركز يشدد على ضرورة إنهاء حالة الإفلات من العقاب التي ميزت سلوك المجتمع الدولي تجاه انتهاكات حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

انتهى